الوطن

عينٌ على الوطن...

سورية يومية سياسية مستقلة

الخميس ٢٨ كانون الثاني ٢٠٢١ | الموافق ١٥ جمادى الأخرى ١٤٤٢ هـ | العدد ٣٤٠٧ السنة الخامسة عشرة | **الناشر** | الشركة العربية السورية للنشر والتوزيع www.alwatan.sy

Al-Watan | Daily Syrian Independent Political Newspaper | January 28, 2021 | No. 3407 | 15th year

العراق يؤمّن أكثر من ٤٥٠ كم من الحدود مع سورية

وكالات

أكدت قيادة العمليات المشتركة العراقية، أمس، تأمين أكثر من ٤٥٠ كيلومتراً من الحدود العراقية السورية، في وقت وجه الجيش العربي السوري، أمس، ضربة موجعة لفلول مسلحي تنظيم داعش الإرهابي في البادية هي الثانية من نوعها خلال ٢٤ ساعة، إضافة إلى تأمينه الطريق الدولية دير الزور تدمر بشكل كامل أمام حركة الحافلات والمواطنين.

وقال المتحدث باسم العمليات المشتركة العراقية اللواء تحسين الخفاجي، حسب وكالة «واع» العراقية: إن «قيادة العمليات المشتركة باشرت بتأمين الحدود العراقية السورية».

وأضاف: إن «قيادة العمليات بالتعاون مع وزارة الدفاع والوزارات الأخرى، بالإضافة إلى الحشد الشعبي تقوم بتأمين الجزء المتبقي من أصل ٥٩٦ كيلومتراً هي طول كامل الحدود العراقية السورية لمنع تسلل ودخول الإرهابيين».

إدارة بايدن تجمّد مبيعات الأسلحة للسعودية والإمارات

وكالات

كشف مسؤولون أميركيون، أن إدارة الرئيس الجديد للولايات المتحدة، جو بايدن، قررت تجميد بعض مبيعات الأسلحة الأميركية بشكل مؤقت للسعودية والإمارات.

وأوضح المسؤولون، حسبما نقلته صحيفة «وول ستريت جورنال» ووكالة «رويترز»، أن فريق بايدن يدرس حالياً، صفقات بيع الأسلحة بمليارات الدولارات، التي عقدتها مع السعودية والإمارات إدارة الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب.

وقالت المصادر: إن قرار تعليق مبيعات الأسلحة، يشمل صفقة توريد الذخائر الدقيقة إلى السعودية وكذلك تزويد الإمارات بمقاتلات «إف ٣٥» من الجيل الخامس.

وتأتي هذه الخطوة بعد تعهد بايدن خلال حملته الانتخابية، بمنع استخدام الأسلحة الأميركية في الحرب التي يشنها التحالف العربي بقيادة السعودية والإمارات على اليمن.

المحافظ غسان خليل لـ«الوطن»: الوضع مؤقت وإرادة الشعب فوق كل إرادة

أهالي الحسكة والقامشلي ينتفضون بوجه الحصار وحواجز «قسد» ترد بالرصاص

دمشق- سيلفا رزوق
الحسكة- دحام السلطان

انتفض أهالي الحسكة والقامشلي في وجه الحصار، معلنين موقفهم الثابت ووقوفهم إلى جانب الدولة والجيش، في وجه الميليشيات ومشغليها، لتنقل عدسات الكاميرات بالأمس مشهد الحشود الغاضبة من ممارسات «قسد»، التي تنفذ حصاراً إجرامياً بحق الأهالي، لم يلق حتى الآن أي رد فعل دولي.

وجابت حشود الأهالي شوارع مدينتي الحسكة والقامشلي رافعين الإعلام واليافطات الوطنية، ومرددين الشعارات التي تدعو إلى الوحدة واللحمة الوطنية والسلم الأهلي ورفع الحصار، والتنديد بسياسات المحتل الأميركي ومرتزقته.

الأهالي هاجموا حواجز ميليشيات «قسد» في شارع فلسطين بمدينة الحسكة، على حين أطلق مسلحو الأخيرة الرصاص الحي على المتظاهرين.

وفي بيان لهم أصدروه أثناء الوقفة الاحتجاجية وتلقت «الوطن» نسخة منه، أكد المشاركون أن جماهير محافظة الحسكة بكل مكوناتها تستنكر الحصار الظالم الذي يمارس على المدنيين، والذي لا يخدم إلا الأجندات الخارجية التي يريد المحتل الأجنبي زرعها على هذه الأرض.

وفي تصريح لـ«الوطن»، أوضح محافظ الحسكة غسان خليل، أنه وبعد تنفيذ المواطنين وقفتهم الاحتجاجية، توجهوا باتجاه الحواجز التي فرضت الحصار الكبير عليهم، حيث بدأت الميليشيات بإطلاق النار بشكل عشوائي على المواطنين الذين بادلوها بالصمود، وعمدوا إلى انتزاع بعض الأسلحة التي كانت بيد مسلحي الميليشيات.

محافظ الحسكة «هنأ الأميركيين على هذه الميليشيات التي يشغلها، والتي نفذت بشكل دقيق الأوامر المطلوبة منها»، وأشار إلى أن الوضع في مركز المدينة جيد، لكنه ما زال تحت الحصار، والموانع الإسمنتية موجودة، والميليشيات لا تزال تمنع دخول المواد الغذائية، وتمنع الطلاب من الذهاب لمدارسهم والموظفين من الوصول إلى مكاتبهم.

ووصف خليل مطالب «قسد» لفك الحصار بالتعجيزية وغير المحقة، وهي مرتبطة بمناطق أخرى في محافظة أخرى، وشدد على أن الدولة تتعامل مع جميع المواطنين في كل المحافظات على أنهم سوريون، ولا تفرق بين منطقة وأخرى، وأضاف: «حتى في محافظة الحسكة ورغم كل هذه الظروف، وكل ممارسات ميليشيات «قسد»، تقدم المحافظة الطحين يومياً لجميع المواطنين وعلى كامل جغرافيا المحافظة، والموظفون يحصلون على رواتبهم من الدولة السورية، وحتى أبناء هذه الميليشيات يتعلمون في مدارس الدولة السورية، ويسعون بكل ما لديهم من وسائل للحصول على الشهادة السورية، إن كان داخل الحسكة أو في باقي المحافظات».

وأشار خليل إلى وجود وساطة يقوم بها الأصدقاء الروس، لكن مضمون المشكلة هو أن ميليشيات «قسد» تريد أخذ المشتقات النفطية وبعض الموارد الأخرى إلى ريفي حلب وإدلب، ليتم بيعها هناك، وهم يدعون بأن هناك حصاراً على الشيخ مقصود في حلب، والجميع يعلم أن منطقة الشيخ مقصود غير محاصرة على الإطلاق.

وعبر خليل عن تفاؤله، لأن هذا الوضع مؤقت وإرادة الشعب فوق كل إرادة، وقوة الشعب لا تقهر وهي مستمده من قوة الله، وطالما الشعب لا يرضى أن يكون خانعاً سيزول الحصار وتفك هذه الإجراءات والمسألة مسألة وقت، وقال: «كلما زاد الحصار زاد الضغط والمقاومة وزاد الرفض الشعبي للمحتل، وهذا كله يصب في مصلحة الوطن ولا يصب في مصلحة المحتل وميليشياته».

وأضاف: «نحن لا نريد ولا نرغب بالخيارات العسكرية، لأننا لا نريد أن نرى الدم السوري يسفك على الأرض السورية، ولا نرغب بذلك، لكن إذا ارتكبوا هذه الحماقة فسنكون جاهزين للدفاع عن المواطن السوري، والدفاع عن كرامة المواطن وكرامة الدولة السورية».

عناصر من ميليشيات «قسد» يستخدمون الرصاص لتفريق تظاهرة ضد تصرفاتهم وحصار مركز مدينة الحسكة (عن الانترنت)

تسلّم أوراق اعتماد ممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان

المقداد: التعاون لزيادة فاعلية الصندوق في كل البلاد

وكالات

أشاد وزير الخارجية والمغتربين فيصل المقداد، خلال تسلمه أمس، أوراق اعتماد إياد نصر، ممثلاً مقيماً لصندوق الأمم المتحدة للسكان في سورية، بالتعاون مع الصندوق متمنياً للممثل المقيم الجديد النجاح في مهامه.

المقداد أكد حسب «سانا»، أهمية التنسيق والتعاون المتواصل بين صندوق الأمم المتحدة للسكان والحكومة السورية لضمان تحقيق النتائج المرجوة من عمل الصندوق، وزيادة فاعلية أنشطته في جميع المناطق السورية.

ودار الحديث خلال اللقاء حول تعزيز التعاون بين سورية وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وتطوير العلاقة المتينة والإيجابية بين الطرفين من خلال اعتماد الثقة المتبادلة في كل الأنشطة التي يقوم بها الصندوق في سورية.

بدوره أكد الممثل المقيم اهتمام الصندوق بمواصلة العمل والتعاون مع الحكومة السورية بما يسهم في تحقيق أهداف تذهب أبعد من الإغاثة الإنسانية المباشرة وتسهم بتحسين معيشة المواطنين واستدامة العمل في مجالات الرعاية الصحية والدعم الاجتماعي لبرامج الصندوق.

خطة لـ«العدل» لإعادة كل المجمعات القضائية إلى ريف دمشق

محمد منار حميجو

كشف المحامي العام في ريف دمشق أحمد الناصر أنه قريباً سيتم افتتاح المجمعين القضائيين في منطقة داريا وعدرا الصناعية، موضحاً أن هذين المشروعين في المراحل الأخيرة من دون أن يحدد مدة زمنية لافتتاحهما، إضافة إلى العمل على إحداث محكمة مستقلة في مدينة المعضمية تتناسب مع المرسوم الذي حدد إحداثها.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» اعتبر الناصر أن المجمع القضائي في عدرا الصناعية سوف يخدم مناطق عدرا العمالية والبلد والضمير، وأن افتتاحه سوف يسهل على المواطنين والصناعيين والتجار عملية التقاضي باعتبار أن تلك المنطقة تضم منشآت صناعية وبنوكاً لذلك أصبح من الضرورة أن يكون هناك مجمع قضائي كامل.

وأعلن الناصر عن خطة وضعتها وزارة العدل لإعادة جميع المجمعات القضائية والمحاكم إضافة إلى تنفيذ المراسيم المتضمنة إحداث محاكم أخرى، كاشفاً عن خطة مستقبلية للوزارة وهي إعادة افتتاح محكمة المليحة بالتعاون مع المجتمع الأهلي الذي قطع شوطاً معقولاً بهذا المشروع لكنه يحتاج إلى وقت، إضافة إلى إعادة تأهيل محكمة كفر بطنا وهو مشروع لم تتم المباشرة به بعد، وأيضاً العمل على تنفيذ المرسوم لإحداث محكمة الصلح في دير عطية.

الناصر أكد أن إعادة المجمعات القضائية لها تأثير إيجابي وكبير على عودة الأهالي إلى مناطقهم، وهذا ما تم لحظه بعد إعادة إقلاع المحكمة في النشابية في تشرين الثاني الماضي، مضيفاً: حيث توجد الدولة توجد الحياة ونحن كجزء من مؤسسات الدولة سنعمل على إعادة المجمعات إلى كل المناطق.

وفيما يتعلق بموضوع الدعاوى بيّن الناصر أنه تمت المحافظة على النسبة الأكبر من الدعاوى سواء من قبل الأهالي أم من العاملين والموظفين، وأن ما فقد من الدعاوى ليس بالكبير وتتم معالجتها وفق توجيهات وزير العدل بما فيها إعادة الترميم.

لا ربط كهربائياً مع الدول المجاورة حالياً.. ونولد أقل من ٣ آلاف ميغا واط وحاجتنا أكثر من ٧ آلاف

وزير الكهرباء: إجراءات لتحسين الوضع والعمل على حفر وتجهيز ٣ آبار غاز

عبد الهادي شباط

أكد وزير الكهرباء غسان الزامل أنه لا يوجد أي حوار حول عودة الربط الشبكي مع الدول المجاورة للحصول على توريدات كهربائية وخاصة الأردن، موضحاً أن الربط الشبكي مازال متوقفاً وفي حال حصل أي جديد في ذلك سيتم الحديث عنه في الإعلام.

وفي رده على سؤال لـ«الوطن» خلال مؤتمر صحفي عقده أمس في مقر الوزارة حول عدالة التقنين، بيّن الزامل أن إنتاج سورية من الكهرباء حالياً ما بين ٢,٧ إلى ٣ آلاف ميغا واط، منها نحو ألف ميغا واط أي نحو الثلث معفاة من التقنين تذهب للمستشفيات ومضخات المياه والمنشآت الحيوية والمؤسسات الحكومية والزراعة والمعامل والمطاحن وغيرها.

وأضاف: على حين يتم توزيع باقي الطاقة الكهربائية المتوافرة وفق محددات ومعايير لضمان العدالة بين مختلف المحافظات والمناطق والأحياء السكنية، في حين تصل الحاجة من الكهرباء اليوم لأكثر من ٧ آلاف ميغا واط.

واعتبر الزامل خلال المؤتمر أن المرحلة المقبلة ستكون أفضل كهربائياً نتيجة لعدد من الإجراءات التي تعمل عليها الحكومة منها ثلاث آبار يتم العمل على حفرها وتجهيزها لاستخراج الغاز وبات العمل فيها في مراحله الأخيرة وهو ما يدعم توريدات مادة الغاز التي تمثل أكثر من ٧٠ بالمئة من حوامل الطاقة التي تعتمد عليها محطات توليد الكهرباء العاملة حالياً، مشيراً إلى أن توريدات الغاز انخفضت خلال العام الماضي من ١٢ مليون متر إلى نحو ٨,٥ ملايين متر مكعب حالياً وهو سبب مهم في انخفاض وتراجع الطاقة الكهربائية.

الزامل أكد أنه ستتم المباشرة بالعمل خلال اليومين القادمين في عملية إعادة تأهيل محطة حلب الحرارية وهذا يتطلب ١٢ شهراً للانتهاء منها بحيث يمكن الحصول من خلالها على ما يزيد على ٤٠٠ ميغا واط بعد أن تم توقيع عقد تأهيل المجموعتين الأولى والخامسة مع شركة من دولة صديقة.

وعن تزويد سورية لبعض الدول المجاورة بالكهرباء بيّن الزامل أنه لا صحة لما يتم تداوله عبر بعض وسائل التواصل الاجتماعي وصفحات (الفيسبوك) عن تزويد سورية أو بيعها الكهرباء للبنان وحتى الأردن وأن الاستثناء الوحيد في ذلك قرية صغيرة حدودية مع لبنان يتم تزويدها بنحو (٢٠٠ ك. ف) وهي لا تكفي لإنارة حي صغير في قرية صغيرة جداً.

وزير الكهرباء غسان الزامل يتوسط معاونيه خلال المؤتمر الصحفي أمس (تصوير طارق السعدوني)

مشروع مرسوم مرتقب لتحويل المدن الجامعية إلى هيئات مستقلة تفاصيل (ص١١)

«الصحة العالمية» ترفض مقترحاً إسرائيلياً لإلغاء بند يخص الأوضاع الصحية في المناطق المحتلة

وكالات

رفض المجلس التنفيذي لمنظمة الصحة العالمية مقترحاً تقدم به كيان الاحتلال الإسرائيلي، لإلغاء البند المعنون «الأوضاع الصحية في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية وفي الجولان السوري المحتل»، من جدول أعمال الدورة القادمة لجمعية الصحة العالمية حيث أخفق المقترح بالحصول على الأغلبية نتيجة معارضة ١٥ دولة.

وفي كلمة ألقاها قبل التصويت في الدورة الـ١٤٨ للمجلس، أشار مندوب سورية الدائم لدى الأمم المتحدة في جنيف السفير حسام الدين آلا حسب «سانا»، إلى أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي مستمرة منذ العام ١٩٦٧، بمنع جميع بعثات تقصي الحقائق التي أنشأتها الأمم المتحدة، بما في ذلك تلك المنشأة بموجب قرارات جمعية الصحة العالمية من الوصول إلى الجولان السوري المحتل لتقصي الأوضاع فيه وتقديم توصيات بشأنها.

وذكّر السفير آلا بالشروط المسبقة والقيود التي فرضتها القوة القائمة بالاحتلال على بعثة المنظمة لتقييم الأوضاع الصحية في الجولان السوري المحتل، التي منعتها في السابق من تقديم تقرير موضوعي يستند إلى تقييم حقيقي للأوضاع على الأرض، وأن سلطات الاحتلال تواصل منذ ذلك الحين منع المنظمة من الوصول غير المشروط لأبناء الجولان المحتل لتقييم أوضاعهم وتلبية احتياجاتهم الإنسانية ولاسيما خلال جائحة «كوفيد١٩».

وأكد السفير آلا أن البيانات السياسية الجوفاء والاتهامات والمزاعم الكاذبة للقفز فوق الالتزامات القانونية للقوة القائمة بالاحتلال، لا يمكن أن تخفي ممارسات كيان الاحتلال الهدامة في المنطقة وأن محاولتها التخفي وراء أقنعة إنسانية زائفة لن تفلح في إخفاء تقديمها دعماً لوجستياً مباشراً للمجموعات الإرهابية المرتبطة بتنظيم القاعدة، داخل الأراضي السورية بذريعة المساعدات الإنسانية.

ووصف السفير آلا المقترح الإسرائيلي، بأنه «مدفوع باعتبارات سياسية تهدف لممارسة التضليل، وطرح القضية وكأنها مجرد قضية طوارئ صحية داخلية، وليست قضية أوضاع صحية في أراض محتلة»، توجب على القوة القائمة بالاحتلال الامتثال لالتزامات قانونية محددة بموجب القانون الإنساني الدولي، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

درءاً للفساد وتحقيقاً للعدالة والمساواة بين المستثمرين

مزاد سوق الهال الجديد في حلب يحقق أكثر من ١٠ مليارات ليرة

حلب- خالد زنكلو

نجحت المزادات العلنية لمحال سوق الهال الجديد التجارية في منطقة العامرية بحلب، في تحقيق عائدات استثمارية قد تتجاوز أكثر من ١٠ مليارات ليرة، كان معظمها سيذهب إلى جيوب متنفذين لولا فرض هذه الطريقة في تخصيص المحال.

وعلمت «الوطن» من مصدر خاص في محافظة حلب أن المحافظ حسين دياب، أصرّ على طرح المحال التجارية لسوق الهال الجديد في مزاد علني، «درءاً للفساد، وللحيلولة دون تدخل متنفذين للاستحواذ على المحال، وبما يحقق العدالة والمساواة بين المستثمرين الراغبين بالاستثمار في السوق وعوائد استثمارية مجزية تصب في خزينة الدولة والمصلحة العامة».

وأوضح المصدر أن سوق الهال الجديد، الذي يضم ٣١٢ محلاً تجارياً «جرى تخصيص ١٧٥ محلاً منها عن طريق القرعة لأصحاب محال سوق الهال القديم، وليتبقى ١٣٧ محلاً طرحت على دفعات في مزادات علنية، حققت أكبر قدر ممكن من مبالغ نقدية لخزينة الدولة».

وبيّن المصدر أنه ولغاية يوم أمس «جرى تخصيص ١٣٠ محلاً في سوق الهال عبر المزادات العلنية بعائد استثماري مقداره ٩ مليارات و٣٠٠ مليون ليرة، على أن تخصص المحال المتبقية وعددها ٧ محال بالإضافة إلى ٣ مطاعم وقبان أرضي بالطريقة نفسها قريباً، ويتوقع أن يتخطى حجم الاستثمار الكلي للسوق ١٠ مليارات ليرة».

ووضع سوق الهال في «العامرية»، بالخدمة في ٢٠ تشرين الأول الماضي بديلاً عن سوق الحمدانية المؤقت بعد تجهيز بنيته التحتية، ويعد موقعه الأنسب لهذا النوع من النشاط الاقتصادي لوقوعه على عقدة الراموسة الطرقية، وارتباطه بمواقع الإنتاج الزراعي في منطقتي السفيرة ودير حافر، علاوة على تموضعه على الطريق المتصل بأوتستراد حلب دمشق الدولي، وهو يساهم في تخفيف الازدحام عن مدينة حلب.

٨٠ بالمئة من المواطنين دون خط الفقر وقلة تحتكر الثروة

«نقابة المصارف»: ٥٣٠ مليار دولار خسائر الاقتصاد السوري خلال الحرب

محمود الصالح

قدّر تقرير صادر عن نقابة عمال المصارف في دمشق أن خسائر الاقتصاد السوري حتى الآن بأكثر من ٥٣٠ مليار دولار، أي ما يعادل ٩,٧ أضعاف الناتج المحلي الإجمالي للبلاد عام ٢٠١٠.

وأشار التقرير الذي تلاه رئيس النقابة أحمد حامد خلال المؤتمر السنوي، إلى أنه خلال السنوات الماضية في ظل الظروف القاسية التي تحيط ببلدنا سورية والإجراءات الخارجية الظالمة، بقيت العدالة الاجتماعية غائبة، وتدنت معها التنمية التي أوصلت أكثر من ٨٠ بالمئة من شعبنا إلى خط الفقر وما دونه، وباتت المجاعة تلوح في الأفق بالرغم من الجهود المبذولة على مستوى الحكومة.

واعتبر التقرير أنه حتى هذه اللحظة لم تقدم أي مبادرات حقيقية لتجاوز الأزمات التي نعيشها اليوم بل زاد احتكار الثروة في أيدي قلة قليلة من المستفيدين على حساب الشريحة الكبرى من المجتمع وأخلت الحكومة بمسؤوليتها عن واجباتها في إمكانية النهوض بالقطاع العام وإصدار القرارات لتشجيع القطاع الخاص على استثمارات حقيقية ما أدى إلى توقف نشاط المستثمرين الاقتصادي وإغلاق منشآتهم والهجرة خارج البلاد مع أموالهم التي سببت خسائر للاقتصاد الوطني.

التقرير لفت إلى عدم استقرار سعر الصرف وإلى رفع مستمر لأسعار المواد الأولية والضرائب والرسوم، إضافة إلى رفع أسعار الخدمات والتخلي التدريجي عن الدعم الذي كان يقدم للمواطنين عبر عشرات السنين، بحجة الأزمة وتبعاتها الاقتصادية.

وقدر التقرير أن نسبة الدمار في البنية التحتية التي سببها الإرهاب تجاوزت ٤٠ بالمئة.